

خبراء عقاريون: لا تراجعات في أسعار العقار خلال النصف الثاني من 2014

ودعا إلى تنظيم السوق العقاري أسوة بباقي دول المنطقة وإلى تفعيل دور الشركة الكويتية للمقاصة العقارية لترتيب أوضاع المسيرة المعتمدين متوقعاً أن تخفّي بعض السبلات في السوق ما إن يفعل دور هذه الشركة التي طالت انتظاراتها. وذكر أن أداء السوق العقاري في النصف الثاني من 2014 لن يشهد أية تراجعات سريعة حادة في ظل المعطيات الحالية للمنطقة في شح المعروض لكن يمكن أن تكون هناك انخفاضات بسيطة عقب تشديد شروط التمويل السكني. وأضاف الصغار أن الأسعار قد تستقر على ما هي عليه الآن بدون نزول ملحوظ لأن العقار السكني تحسبه حاجة الناس للحصول على منزل لذلك فإن الطلب يفوق العرض في الفترة الحالية، وسألم قم الحكومة بطرح الأراضي السكنية بشكل مباشر فلا انخفاض يسوي بالآخر. وذكر أن أكثر المناطق نشاطاً في السوق هي مناطق شرق القرين

«موفطيرة والفنيطيس» والراحل المختلفة من مدينة صباح الاحمد البحرية «الخيران الجري» التي تشهد قوة في عدد الصفقات مع استقرار في الأسعار خلال الفترة الحالية «خصوصاً الخيران» تطرح فيها اراض بمراحلها المختلفة ودوريا خلال العام. وبين أن هناك المزيد من الأراضي التي سيتم طرحها في المرحلة الخامسة من مدينة صباح الاحمد البحرية وتلك الأراضي ستطرح بأسعار منخفضة عن السوق ليتم تشجيع المواطن للشراء واعتقد أن الأسعار سرعان ما سترتفع بعد عملية الطرح الأولى لها بسبب المضاربات التي يقوم بها بعض المستثمرين الذين لا يرون أي فرصة استثمارية الا في المجال العقاري حالياً. ورأى الصغار أن النصف الثاني من 2014 لن يشهد تراجعات سريعة بل مجرد استقرار في الأسعار إلى حين الانتهاء من موسم الصيف متوقعا مع حلول شهر سبتمبر المقبل أن يشهد السوق عودة التداولات بصورته الطبيعية. يذكر أن إجمالي التداولات العقارية في البلاد بلغ نحو 2.1 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الأول من 2014 مقارنة بـ 080.1 مليار دينار خلال الربع الرابع من 2013 محققاً ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى 16 في المئة بقيمة بلغت 171 مليون دينار.



أسعار العقار غير قابلة للانخفاض حتى إشعار آخر

المعروض ارتفعت أسعارها بشكل كبير. وأوضح أن المضاربات العقارية انرا سلبيا واضحا على أسعار العقار السكني وللأسف فإن السوق يعاني فلة التنظيم لاسيما في مجال السمسرة حيث يعرض بعض الممارسين على هذه المهنة أراض سكنية بأسعار متضخمة وهو ما لا يساعد في انخفاض الأسعار.

يؤكد الكويت المركزي فقط وليس لأي سبب آخر. وقال الجيب أن النصف الثاني من العام الحالي لن يشهد التراضي السعري الذي يشهده المواطن بسبب استقرار شدة الأراضي السكنية سواء الخاصة أو الحكومية وقد شهدنا ارتفاعات مستمرة لأراض سكنية كانت في السابق تعد غير مفضلة للسكن ولكن بسبب شح

بجهود كبيرة للتنسيق مع الجهات المختلفة وتقريب وجهات النظر حول هذه القضية المهمة. من جهة رأى رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة العقارية ورئيس اتحاد سمسرة العقار عبدالرحمن الجيب أن بعض الركود في صفقات بيع العقار السكني «إن كان موجوداً فهد ذلك إلى تشديد شروط التمويل من قبل

بانتاجها بسرعة لتلبية حاجات المواطنين الراغبين بالسكن لأن أي تأخير سوف ينتج عنه تكس الطلاب من جديد وبالتالي ارتفاع الطلب على العقار بمختلف المناطق. ودعا إلى تكاتف الجهود كافة للاندفاع من القضية الاسكانية بالرب وقت الحلول المطروحة كلها وألغيتها لتحتاج إلى تفعيل مبيتاً أن اتحاد العقاريين يقوم

مناطق جديدة كالمسايل والفنيطيس تجاوز 750 ديناراً كويتياً وذلك لا يعني أي انخفاض إلا إذا تم توزيع أراض في مناطق جديدة وبصورة سريعة على المواطنين المستحقين للرعاية السكنية. واستبعد أن يتم ذلك خلال النصف الثاني من هذا العام متوقفاً الانخفاض الأسعار لكن من الممكن أن تنخفض الصفقات من حيث الكمية لا عن حيث القيمة انتظاراً لترجمة ما تنبأه الحكومة من قرارات. من جانبه قال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح أن أسعار السكن الخاص على المدى القصير ولاسيما في المناطق الجديدة نسبياً كشرق القرين والخيران لن تشهد تراجعاً بل ستستقر إلى حين وضوح الرؤية لما سينتج عنه برنامج الحكومة المعني بالتعامل مع القضية الاسكانية. وأضاف الجراح أن المشقة تكمن في أن توزيع الأراضي على المخطط لا يعني أن المنطقة المطروحة مؤهلة للسكن بل تحتاج قدرة ليست بالقصيرة لإنشاء البنى التحتية والخدمات ولذلك اعتقد أنه على المدى المتوسط والطويل من الممكن أن تنخفض حدة الأسعار لكن لن يتم ذلك على المدى القصير ولا اعتقد أن الأسعار ستهبط في النصف الثاني من 2014. ولفت إلى الصاجة الملحة لإجراءات أسرع في تخصيص مدن اسكانية جديدة تقوم الحكومة

رأى خبراء عقاريون أن السوق العقاري الحالي لن يشهد أية تراجعات سريعة خلال النصف الثاني من العام الحالي نظراً إلى استمرار وجود الميزرات لتلك الارتفاعات المستمرة. وأجمع هؤلاء الخبراء حول توقعاتهم لأداء السوق في الفترة المقبلة على أن الجهود الحكومية الرامية إلى إنهاء القضية الاسكانية ذات أثر كبير في تخفيف الضغوط السعرية لكن يجب ترجمة تلك الجهود على أرض الواقع لتبدأ الأسعار بالانخفاض. وقال الخبير العقاري احمد بيهياني أن هناك اتراً إيجابياً لتصريحات المسؤولين أخيراً حول تحرير مساحة تقارب الـ 70 مليون متر مربع من الأراضي الخاصة لمؤسسة المشترول الكويتية لتخصصها منطقة سكنية جنوب مدينة سعد العبدالله التي تتسع لحوالي 43 ألف وحدة سكنية. وأضاف بيهياني أن نشاط القطاع السكني يمكن أن يبدأ قليلاً لأن المواطن سينتظر ما ستؤول إليه تلك التصريحات لكن مع غياب تسريع عملية توزيع الأراضي فإن الأسعار لن تنخفض في النصف الثاني من 2014. وأكد ضرورة العمل سريعاً على تحرير أراض سكنية جديدة لاستقرار أوضاع العقار السكني قليلاً لأن الأسعار الحالية للعقار السكني لم تعد تحتمل إلا سعر المتر المربع في

«طيران الجزيرة» تتسلم طائرة إيرباص جديدة من طراز إيه 320



مروان بوذي أثناء تسلم الطائرة رقم 15 من هامبورغ

أعلنت مجموعة طيران الجزيرة أنها تسلمت طائرة «إيرباص» جديدة من طراز إيه 320 ليرتفع بذلك عدد الطائرات في أسطولها إلى 15 طائرة تملكها جميعها بالكامل. وقالت المجموعة في بيان صحفي أنه «بهذه الطائرة الجديدة يبقى أسطول الشركة من الأحدث في منطقة الشرق الأوسط» مضيفة أن ذلك يعد من العناصر الأساسية في المنتج الذي تقدمه لعملائها. ونقل البيان عن رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بوذي قوله أن هذه الطائرة مرت كما هو الحال مع جميع طائرات المجموعة بعملية تدقيق صارمة على مدى تسعة أشهر قبل تسلمها مبيتاً أن ذلك قام به فريق طيران الجزيرة وشركاء الشركة إضافة إلى التدقيق للمختص والمسلك الذي عيّنته الشركة لراقية عملية البناء والتجهيز. وكانت مجموعة طيران الجزيرة قد وضعت في عام 2005 أول طلبية لها لطائرات جديدة وكانت لشراء 15 طائرة من إيرباص جميعها من طراز إيه 320 وبهذه الطائرة تكون الشركة قد تسلمت ثلاث طائرات في 12 شهراً. وقال بوذي أن المجموعة تدرس حالياً وضع طلبية جديدة من الطائرات خلال الـ 12 شهراً المقبلة كجزء من برنامج الشركة لتحديث أسطولها. يذكر أن مجموعة «طيران الجزيرة» شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتملك 15 طائرة من طراز «إيرباص إيه 320» موزعة بين شركة «طيران الجزيرة» وشركة «سحاب لتأجير الطائرات» المملوكة بالكامل للمجموعة.

«بيتك» يطلق حملة لتمويل المنتجات الاستهلاكية

سداد القسط الأول 6 شهور، مشيراً إلى أن حصول العميل على التمويل اللازم لاقتناء المنتجات الاستهلاكية التي يرغب بها لا يستلزم تحويل الراتب على البنك. وأضاف الهندي أن تمويل المنتجات الاستهلاكية لدى الموردين الذين تجمعهم «بيتك» علاقات مبنية تهدف إلى خدمة العميل وثباته لظلاله ومنحه مميزات تنافسية تميزه على مستوى السوق المحلي، بخضه لخصائص و«بيتك» المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كما أنه يمكن بإقتساط مرتبة وسرعة في إنجاز المعاملة التي يرى «بيتك» أنها من ضمن الأولويات في تقديم أرقى الخدمات وأعلى مستويات الجودة للعميل.



خالد الهندي

«بيتك» وعلاء البنوك الأخرى. حيث تصل حدود التمويل إلى 15 ألف دينار مع إمكانية تأجيل

اتفاق بيت التمويل الكويتي «بيتك» حملة تمويلية جديدة بعنوان «هل ترغب بالتجديد» لتمويل شراء المنتجات الاستهلاكية لدى الموردين بإقتساط مرتبة وشهلات كبيرة، وذلك ضمن جهود «بيتك» في مواصلة تقديم كل ما هو مميز للعميل في مجال التمويل الشخصي ومساعدته في اقتناء ما يرغب بشرائه وفق ضوابط وإحكام الخدمات التمويلية للأفراد. وقال نائب المدير العام للخدمات التجارية بالوكالة طلال إبراهيم الهندي في تصريح صحفي بمناسبة إطلاق الحملة، أن «بيتك» يحرص من خلال هذه حملة «هل ترغب بالتجديد» على تقديم أفضل الشبهلات لعملاء



المؤسسة للرعاية الصحية القابضة
United Health Care Holding

إعلان تذكيري

يتشرف مجلس إدارة الشركة المتحدة للرعاية الصحية القابضة بدعوة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغیر عادية والمزعم انعقادها في 2014/6/9 الموافق يوم الاثنين في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً في مقر الشركة الكائن بالمقراب برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية الدور 25. وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال لكل جمعية على حدة.

أولاً: جدول أعمال الجمعية العمومية العادية:
الموافقة على تفويض مجلس الإدارة ببيع عقارات الشركة ورهنتها وإعطاء الكفالات وعقد القروض والتحكيم والصلح والتبرعات بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العمومية غير عادية:
الموافقة على تعديل المادة (26) من النظام الأساسي للشركة.

(النص الحالي قبل التعديل)
لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطات إلا ما نص عليه القانون أو النظام أو قرار الجمعية العامة ويجوز لمجلس الإدارة ببيع عقارات الشركة أو رهنتها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض إلا بعد موافقة الجمعية العامة.

(النص المقترح بعد التعديل)
لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطات إلا ما نص عليه القانون أو النظام أو قرار الجمعية العامة ويجوز لمجلس الإدارة ببيع عقارات الشركة ورهنتها وإعطاء الكفالات وعقد القروض والصلح والتبرعات بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

وعلى السادة المساهمين مراجعة مكتب الشركة خلال أوقات الدوام الرسمي (8 صباحاً إلى 4 مساءً) بالمقراب برج / مدينة الأعمال الكويتية العقارية الدور 34 لاستلام بطاقات حضور الجمعية.

ت: 22916491 / 22916915

والله الموفق...

مجلس إدارة الشركة المتحدة للرعاية الصحية القابضة

غازي السمار يفوز بـ 125.000 دينار من البنك الوطني في سحب الجوهرة لشهر مايو

فاز غازي عبيد السمار بمبلغ 125.000 دينار في سحب حساب الجوهرة لشهر مايو من بنك الكويت الوطني. وجرى السحب تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة. وقد وجه الفائز شكره إلى البنك الوطني على الجوائز القيمة التي يحرص من خلالها على مكافأة ونوده بالخدمات الفريدة التي يوفرها والتي تتمتع بمزايا حصريّة وغير مسبوقّة. وقام البنك الوطني بتطوير حساب الجوهرة وتعزيز قيمة الجوائز ليقدّم لعملائه فرصاً أكثر للفوز بما يكرس ريادته في السوق المصرفية المحلية، حيث زاد من فرص عائلته للفوز بـ 5.000 دينار أسبوعياً 125.000 دينار شهرياً و250.000 دينار ربع سنوياً، وذلك انطلاقاً من سعيه الدائم إلى مكافأتهم وتقديم الأفضل لهم. ويؤهل حساب الجوهرة جميع

«هيئة أسواق المال» تطور لأنحتها لتواكب أحدث التطورات

فالت هيئة أسواق المال الكويتية أنها أعدت بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في أسواق المال عدداً من الدراسات اللازمة لتطوير اللائحة التنفيذية للهيئة بعد مرور أكثر من عامين على تطبيقها. وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أن الحاجة أصبحت ماسة لدراسة تطوير اللائحة بهدف مواكبتها أحدث التطورات في أسواق المال. يذكر أن الهيئة شكلت لهذا الغرض لجنة إشرافية قامت بدورها باستيفاء ملاحظات القطاعات والادارات داخل الهيئة على اللائحة التنفيذية ومن ثم إعداد الشروط المرجعية للمكاتب الاستشارية المتخصصة كما ستتولى اللجنة مهمة التنسيق ومتابعة المشروع خلال مراحله المختلفة. وعزت الهيئة هذه الخطوة إلى إيمانها بتطوير الفواع القانونية المختلفة لنشاط الأوراق المالية وسعيها لتواكبة أحدث التطورات في أسواق المال والتعابير المتعارف عليها دولياً في نشاط الأوراق المالية وتحقيق أعلى معايير الشفافية والتواصل مع الأطراف ذات الصلة. وأضافت أنها ستقوم بالتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى والمؤسسات المالية والأطراف المعنية باستيفاء ملاحظاتهم حول التعديلات المقترحة للوصول إلى فواع قانونية تحقق أهداف الهيئة كما تحقق أفضل حماية للمساهمين والتداولين من جهة وتحفظ حقوق المستثمرين من جهة أخرى.

تأكيداً على رعايته لذوي الاحتياجات الخاصة البنك التجاري يساهم في تجهيز فصل لمدرسة التربية الفكرية للبنات

في إطار الدور الاجتماعي المهم الذي يحرص البنك التجاري على تفعيله في مختلف المجالات التي تخدم أكبر شريحة من أبناء المجتمع وخصوصاً فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، ساهم البنك في تحمل تكاليف تجهيز فصل من فصول مدرسة تأهيل التربية الفكرية بنات للطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة التابعة لإدارة مدارس التربية الخاصة وذلك بهدف مساعدتهن على التعلم بطريقة سهلة وسلسة، وتنمية سبل مشاركتهم وانخراطهم في المجتمع. ويأتي هذا الدعم في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة للبنك، بما يخدم الجهود الخيرية والتنموية والاجتماعية على اختلاف فنونها. وفي هذا السياق، قالت مساعد مدير عام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة في البنك التجاري أماني النورع: « منذ عهد بعيد يضع البنك التجاري الكويتي ذوي الاحتياجات الخاصة في بؤرة اهتمامه



أماني النورع مع تلميذة العبيد في لفحة تذكارية